اتجاهات التنمية فى السبعينيات(*)

الأستاذ الدكتور عبد المنعم القيسونى

اذا كان كفاح الدول النامية للتحرر من الاستعمار وللحصول على استقلالها قد بلغ ذروته فى الخمسينيات والستينيات فان سعيها سعيا حثيثا نحو التنمية الاقتصادية قد أخذ يشتد ويتزايد فى الستينيات ومن المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه وأن يتضاعف خلال السبعينيات وذلك لأن الدول النامية أصبحت تدرك ادراكا واضحا أن الاستقلال السياسى ما هو الا خطوة فى سبيل التحرر الشامل : التحرر من الاستعباد والتحرر من الفقر .

وهذا الاهتمام بالتنمية ليس قاصرا على الدول النامية بل إن الدول المتقدمة قد سبقتنا اليه فقامت دول أوربا الغربية بانشاء السوق الاوربية المشتركة وقامت دول أوربا الشرقية بانشاء منظمة للتعاون الاقتصادى فيما بينها وبذلك برز فى العالم المتقدم ثلاث قوى اقتصادية رئيسية : السوق الاوربية فى أوربا الغربية ، منظمة التعاون فى أوربا الشرقية ، والولايات المتحدة التى تمثل وحدها بما تملكه من موارد وامكانيات قوة اقتصادية كبيرة تضارع أيا من القوتين الاخريين يضاف الى ذلك المنطقة الاوربية الحرة بين المملكة المتحدة وبعض دول شمال أوربا التى قد تنضم الى السوق الاوربية فتزيد من ضخامتها ومن قوتها . وأصبح الحديث الان فى كل منطقة من مناطق العالم وفى كل كتلة اقتصادية يدور حول نسب النمو وزيادة الدخل الاهلى وصعوبات التمويل والتجارة الخارجية والاحتياطيات النقدية وغير ذلك من مشاكل التنمية فى شتى أنحاء العالم .

فالاهتمام بالتنمية فى السبعينيات سيكون اهتماما عالميا شاملا يشترك فيه جميع الدول على اختلاف مذاهبها وعلى اختلاف درجات النمو والتقدم فيهـــا

واذا كانت الولايات المتحدة وأوربا الشرقية وأوربا الغربية قد بلغت مستوى رفيعا من التقدم الاقتصادى فان الدول النامية التى يعيش فيهـا ثلثا سكان العالم مازالت تخطو الخطوات الاولى نحو التنمية ... بعضها يخطوها بنجاح وبعضها يتخبط ويتعثر فى خطواته .

(*) حديث فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٧٠ .

وقد أدركت الدول النامية منذ البداية أن من المصلحة أن تلتقى وان تناقش معا مشاكل التنمية التى تواجهها وان تدرس تجاربها على طريق التنمية وأن تشترك فى البحث عن حلول لمشاكلها . وقد قامت القاهرة بدور قيادى رائد فى هذا المجال فدعت لمؤتمر القاهرة لمشاكل التنمية الذى انعقد فى القاهرة فى يولية سنة ١٩٦٢ واشتركت فيه ٣٦ دولة نامية واصـــدر التصريح المشهور « بتصريح القاهرة للتنمية » .

ويجدر بنا أن نذكر بالتقدير أن المشتركين فى مؤتمر القاهرة قد سجلوا فى تصريحهم (١) أن المسئولية الأولى والرئيسية للتنمية تقع على الدول النامية ذاتها فتناول القسم الأول من التصريح المشاكل الداخلية للتنمية وواجبـــات الدول النامية تجاهها فدعا الى اتخاذ الاجراءات الداخلية المناسبة لعـــلاج مشكلة السكان ودعا الى تعبئة المدخرات والى الاصلاح الزراعى والتقدم الصناعى والعناية بطرق النقل والمواصلات كما دعا فى القسم الثانى الىدعم وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادى بين الدول النامية ذاتها ... ثم تعرض فى الاقسام التالية الى بعض المشاكل المترتبة على العلاقات غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية وأشار الى تدهور نسب التجارة لغير صالح الدول النامية والى الآثار الضارة للتكتلات الاقتصـــادية بين الدول الصناعية والى عدم كفاية المعونة المـــالية التى تعطى للتنمية وعدم مناسبة شروطها وكنتيجة منطقية لذلك دعا فى نهاية الامر الى عقد مؤتمر اقتصادى دولى داخل نطاق الأمم المتحـــدة يجمع الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء ليناقشوا معا مشاكل التنمية ويتبينوا افضل الوسائل لعلاجها .

وانعقد فعلا هذا المؤتمر فى جنيف فى مارس سنة ١٩٦٤ تحت اسم مؤتمر الامم المتحدة الاول للتجارة والتنمية وأسندت رياسته للقاهرة تقديرا من الاعضاء لدور القاهرة الكبير فى الدعوة للتعاون الاقتصـــادى الدولى ولنجاحها فى الوقت ذاته فى خطط التنمية الداخلية بها . وكان هذا المؤتمر أول واكبر مؤتمر عالمى من نوعه وقد نجح فعلا رغم الصعاب التى واجهته فى ابراز مشاكل التنمية وتوضيح مدى الغبن الذى يصيب الدول النامية فى تعاملها الاقتصادى مع الدول المتقدمة . واذا كان تقرير مؤتمر التجـــارة والتنمية فى سنة ١٩٦٤ قد كرر ما جاء بتصريح القاهرة لسنة ١٩٦٢ من أن المسئولية الرئيسية للنمو الاقتصادى فى الدول النامية تقع على الدول النامية ذاتها الا انه أوضح أن جهود هذه الدول يجب أن تعزز بتعاون دولى بناء يهدف ـــ ضمن ما يهدف ـــ الى تقسيم دولى جديد للعمل بين الدول المتقدمة والدول النامية والى اسس جـــديدة للتجارة العالمية(٢) . فدعا الى اعادة

---

(١) مؤتمر مسائل التنمية الاقتصادية (يولية سنة ١٩٦٢) القاهرة ص ٣٠٩ الى ٣٢٤ .

(٢) United Nations Conference on Trade and Development (United Nations, New York, 1964) Volume I page 3.

تقسيم العمل بمعنى أن تجرى الدول المتقدمة بعض التعديلات فى هيكلها الاقتصادى تهدف الى التخلى عن بعض الصناعات التى يمكن للدول النامية أن تقوم بها بنجاح وأن تتخصص فى الصناعات المتقدمة التى لا تقوى الدول النامية على متطلباتها المالية أو التكنولوجية ، ثم تفسح الدول المتقدمة بعد ذلك المجال لتجارة الدول النامية فتسمح بدخول منتجاتها الى الاسواق المتقدمة دون عائق أو تمنحها معاملة تفضيلية ـ كما أوصى المؤتمر أيضا بمعاونة الدول النامية فى الناحية المالية بتخصيص ١٪ من دخل الدول المتقدمة لتقديم معونات وقروض للدول النامية وبتيسير شروط الاقراض وبتقرير التمويل التعويضى ... الخ .

غير أن السنوات الست التى انقضت منذ أن أصدر المؤتمر الاول للتجارة والتنمية توصياته فى سنة ١٩٦٤ لم تظهر تقدما يذكر فى سبيل تنفيذها . وقد وضح أن القوى السياسية فى كثير من الدول المتقدمة تعارض بشدة اعادة تقسيم العمل الدولى والتخلى عن بعض الصناعات التقليدية البسيطة نسبيا لصالح الدول النامية ، كما تعارض دخول المنتجات الزراعية والصناعية من الدول النامية الى أسواق الدول المتقدمة ، بل أن بعض الدول المتقدمة قد فرضت قيودا جديدة وشديدة على استيراد بعض منتجات الدول النامية ، وقد نتج عن كل ذلك انخفاض نصيب الدول النامية فى التجارة العالمية فبعد أن كان ٣٣٪ من مجموع الصادرات العالمية فى بداية الخمسينيات اصبح يقل عن ٢٠٪ فى أواخر الستينيات .

ومن ناحية التعاون المالى بين الدول المتقدمة والدول النامية ، من ناحية الهدف الذى وضع للتدفقات المالية من الدول المتقدمة الى الدول النامية وقدره ١٪ من دخل الدول المتقدمة ، حتى بالنسبة لهذا الهدف المتواضع فان نسبة ما قدمته الدول المتقدمة تراجعت من ٠٫٩٪ فى بداية الستينيات الى ٠٫٧٥٪ فى أواخرها رغم أن هذه التدفقات لاتقتصر ـ كما يظن البعض ـ على الهبات والمعونات بل تشمل أيضا الاستثمارات الخاصة والقروض .. وكثير منها قد منح فى السنوات الأخيرة بشروط تزداد شدة وقسوة عاما بعد آخر .

وهكذا فاننا ندخل السبعينيات وصورة التنمية مهتزة واتجاهاتها متضاربة .

فالدول النامية بعد أن أقرت منذ عدة سنوات أن المسئولية الرئيسية للتنمية فى بلادها تقع على عاتقها وأن عليها أن تعتمد أساسا على نفسها للنهوض باقتصادياتها ورفع مستوى معيشة شعوبها أعدت الخطط والمشاريع الداخلية للتنمية وأنشأت الاجهزة وعبأت المدخرات وأصلحت الاراضى واقامت المصانع ... ولكن سرعان ما ووجهت بحقيقة ضخمة أخرى وهى أن التمويل الخارجى الذى تحتاج اليه لدفع قيمة الآلات والمعدات اللازمة لعمليات التنمية لا يمكن تدبيره الا عن طريق الفائض فى الميزان الحسابى أو عن

طريق القروض والمعونات . أما الفائض فى ميزانها الحسابى فقد انقلب الى عجز نتيجة لزيادة السكان ولزيادة الاستهلاك من جهة ونتيجة للقيود التى تفرضها الدول المتقدمة على دخول منتجات الدول النامية الى أسواقها من جهة أخرى . وأما القروض والمعونات فقد قلت نسبتها وساءت شروطهـــا وأصبحت معظم الدول النامية تعانى من أعباء الديون الخارجية وأصبحت مضطرة الى اعادة جدولة هذه الديون مرة بعد أخرى .

وكان مؤتمر التجارة والتنمية الأول قد تنبأ منذ سنة ١٩٦٤ بهذا الوضع فأشار ـــ دون جدوى ـــ الى أن جهود الدول النامية لا تنجح وحدها بل لابد أن تعزز بتعاون دولى بناء يهدف ـــ ضمن ما يهدف ـــ الى تقسيم دولى جديد للعمل والى أسس جديدة للتجارة الخارجية .

وبدأت الآن كثير من الدول النامية تتساءل عن جدوى هذه المؤتمرات الدولية وعن جدوى هذه القرارات والتوصيات التى تصدر تباعا ولا تنفذ. واخذ اليأس يقترب منها حثيثا . وأصبحت وحدة الدول النامية ال ٧٥ أو ال ٧٧ التى تحققت فى لحظة مشرقة من لحظات التاريخ والتى اكسبتهـــا احترام العالم وتقديره والتى فرضت على الدول المتقدمة الاعتراف بمسئولياتها وواجباتها نحو اقامة تعاون دولى بناء واعادة تقسيم العمل ووضع أسس جديدة للتجارة العالمية .. أصبحت هذه الوحدة مهددة بالتمزق والتفتت وأصبحت كثير من الدول النامية تتساءل عما اذا كان من الأفضل لها أن تنضم اشتاتا الى كتل الدول المتقدمة بدلا من أن تظل وحدة واحدة تكافح كفاحا طويلا ومريرا فى سبيل الحصول على حقها المشروع فى البناء الاقتصـــادى الدولى .. أصبحت كثير من الدول النامية تتساءل عما اذا كان من الأفضل لها أن تعيش تابعة أو خادمة فى قصر الامير تعيش فى كنفه وتخضع لقراراته وتأتمر بأوامره وترضى بما يمنحه لها ، أم أن تظل متحدة مع زميلاتها تبنى بيتها الصغير وتزرع حقلها المتواضع وتنتج ما يكفيها وتقنع الأمير ـــ على مر الزمن بطريقة أو بأخرى ـــ بأن المصلحة المشتركة تقضى باقامة تعاون بناء بينهما وتقضى بوضع أسس جديدة وعادلة للتعامل بينهما .

والواقع أن حالة اليأس والضياع التى تسيطر على الاذهان فى بعض الدول النامية تجد فى البيانات والاحصاءات التى تصدر أحيانا فى المقارنات الاقتصادية الدولية ما يغذيها ويزيدها اشتعالا . فمثلا يقال :

ـــ ان الزيادة السنوية (مجرد الزيادة) فى دخل الولايات المتحـــدة تزيد عن الدخل السنوى الكلى لجميع الدول الافريقية !

ـــ وان سكان الدول المتقدمة ـــ وهم يقلون عن نصف ســـكان الدول النامية ـــ يزيد مجموع دخلهم عن ١٠ أضعاف مجموع دخل سكان الدول الناميـــة .

ـــ وأن الزيادة (مجرد الزيادة) فى قيمة صادرات الدول المتقدمة خـــلال السنوات الاخيرة تعادل ١٥٠ ٪ من قيمة الصادرات الكلية لمجمـــوع الدول النـــامية .

ـ وان صافى مجموع التدفقات المالية من الدول المتقدمة الى الدول النامية لم يزد أخيرا عن ١٣ بليون دولار سنويا (منها ٤ بليون فقط فى شكل هبات) بينما ان مجموع ما تنفقه الدول المتقدمة على التسليح لا يقل عن ١٧٠ مليون دولار .

ويجدر بنا ونحن فى بداية السبعينيات أن نستعرض بهدوء أهم العناصر الايجابية والعناصر السلبية فى عمليات التنمية وان نوازن بينها وان نوضح الرأى فيما يختص باتجاهاتها المحتملة .

من أهم العوامل السلبية التى ستعوق حركة التنمية فى السبعينيات مايلى:

١ ـ الزيادة السريعة فى سكان الدول النامية وما يترتب عليها من ضرورة تخصيص جزء متزايد من دخلها القومى للخدمات اللازمة لهم بدلا من توجيهه نحو الاستثمارات الانتاجية. وفى تقديرى أن هذه الزيادة فى السكان الناشئة أساسا عن نقص معدل الوفيات بسبب تقدم وسائل العلاج ستزداد خلال السبعينيات .. أقصد أن معدل الزيادة فى السكان فى الدول النامية سيزداد بدلا من أن يثبت أو يتناقص وذلك لان وسائل العلاج الحديثة واقناع الناس بالعناية بصحتهم أيسر من اقناعهم بتنظيم الأسرة قبل أن يصلوا الى مستوى معين من الدخل والتعليم . ومن شأن هذا التطور بطبيعة الحال أن يزيد من صعوبات التنمية فى الدول النامية .

٢ ـ الانفجار فى الآمال أو رغبة الافراد الملحة فى الدول النامية فى أن يزيدوا من استهلاكهم وأن يتشبهوا فى معيشتهم بمعيشة الافراد فى الدول المتقدمة . وهذا الانفجار راجع الى السهولة الكبيرة فى عصرنا الحالى للنقل والمواصلات والى سهولة التعرف على طريقة الحياة للسكان فى كل جزء من أجزاء الارض . وهو يؤدى بطبيعة الحال الى توسع سكان الدول النامية فى الاستهلاك واعراضهم عن زيادة مدخراتهم رغم الاهمية البالغة للمدخرات المحلية لتمويل عمليات التنمية .

٣ ـ ارتفاع تكاليف التنمية . فالتنمية ـ خصوصا فى ذلك الجزء الصناعى منها الذى يستهدف التصدير ـ تحتاج لاقامة وحدات انتاجية على أحدث طراز قادرة على منافسة منتجات الوحدات الانتاجية فى الدول المتقدمة . ولما كان حجم الوحدة فى الدول المتقدمة يزداد اتساعا عاما بعد عام ولما كانت تكاليف استيراد المعدات ترتفع عاما بعد عام نتيجة للارتفاع المطرد فى الاجور فى الدول المتقدمة ولزيادة الاعباء والضرائب الاخرى فان العبء الذى ستتحمله الدول النامية فى عمليات الاستثمار سيكون فى تزايد مطرد .

٤ ـ التطورات المالية غير المناسبة : اذ نجد من جهة أن أعباء الديون الخارجية على الدول النامية أصبحت باهظة : فأقساط وفوائد الديون القديمة

تكاد تستوعب القروض الجديدة بالكامل ، ومن جهة أخرى نجد أن حماس الدول المتقدمة لمعاونة الدول النامية الذى برز واشتعل فى فترة من الفترات أخذ يخبو ويتضاءل وأصبحت الدول المتقدمة أميل الى التوسع فى الانفاق على التسليح عنها الى معاونة الدول النامية .

٥ ــ استمرار شروط التجارة الدولية فى التدهور لغير صـــالح الدول النامية والصعوبات الكبيرة فى سبيل عقد اتفاقات دوليـــة لتثبيت أســـعار السلع الاولية أو فى سبيل تيسير دخول منتجات الدول النامية على نطـــاق متزايد تزايدا محسوسا الى أسواق الدول المتقدمة . ولا شك أن العاملين الاخيرين (الصعوبات المالية والصعوبات التجارية) يزيدان أيضا من صعوبة التنمية بدرجة ملحوظة ، فاذا كانت الدول النامية لا تستطيع أن تحقق فائضا يذكر من عمليات الاقتراض الخارجية ولا تستطيع أن تزيد من القيمة النسبية لصادراتها زيادة ملحوظة فان الامكانيات المالية الخارجية المتاحة لها لتمـــويل بعض استثماراتها تتضاءل .. فتقل مقدرتها على تحقيق التنمية بمعـــدل مناسب والاستمرار فيهـــا .

أما العوامل الايجابية التى ينتظر أن تساعد حركة التنمية فى السبعينيات فيمكن اجمالها فيما يلى :

١ ــ ان الدول النامية نفسها أصبحت أقدر على التنمية من ذى قبل . ففى معظم الدول النامية يوجد الان خبراء للتخطيط والانتاج والادارة وتوجد أجهزة للتخطيط ولتنفيذ الاستثمارات ولتعبئة المدخرات ولمراقبة الاســـعار الخ .. واذا كانت هذه الأجهزة فى بعض الاحيان بدائية الا أن الخبرة التى تكتسبها بالممارسة على مر الأيام وبدراسة التجارب فى الدول الأخرى كفيلة بأن ترفع من مستواها عاما بعد عام . ولما كانت المسئولية الرئيسية للتنمية ــ كما سبق أن أوضحنا ــ تقع على عاتق الدولة ذاتها فان وجود هـــؤلاء الخبراء وهذه الاجهزة يعتبر فى حد ذاته تطورا هاما وكبيرا .

وعلاوة على وجود الخبراء ووجود الاجهزة فان الدول النامية قد اكتسبت ثقة كبيرة فى نفسها وفى مقدرتها على التقدم والتطور وعلى ادارة مشروعاتها بذاتها . ولعل القاهرة قد لعبت دورا هاما ورائدا فى غرس الثقة فى نفوس رجال الدول النامية عندما اثبتت للعالم أجمع قدرتها على ادارة الانشـــطة المختلفة التى أممتها أو مصرتها منذ سنة ١٩٥٦ والتى كان يشيع أصحابها الأجانب أننا عاجزون كلية عن ادارتها .

ثم أن الدول النامية قد حققت الان وحدة كبيرة فى العمل وأصبحت قادرة على الاجتماع والمناقشة وتوحيد الصف ومساندة بعضها البعض . واذا كانت بعض الدول الاستعمارية تحاول تفتيت هذه الوحدة واذا كان الشعور باليأس من سرعة التطور يدفع بعض الدول النامية ذاتها الى عدم الاهتمام بالوحدة الا ان أساس الوحدة مازال موجودا وهو يحتاج الى عناية خاصة ورعاية

خاصة لدعمه وتعزيزه . ولا شك أن هذا الاساس يعتبر عنصرا هاما فى دعم مطالب الدول النامية وتحقيق بعض آمالها .

٢ ـ ومن العوامل الايجابية الاخرى التى سوف تساعد حركة التنمية فى السبعينيات أن المؤسسات والمنظمات الدولية المختلفة قد ألقت بكل ثقلها وراء عملية التنمية وأعطتها كل ما يمكن من تشجيع ورعاية فالامم المتحدة قد دعت لمؤتمر التنمية والتجارة ثم انشأت مجلس التنمية والتجارة لمتابعة هذه الامور على النطاق الدولى واتاحة الفرص المستمرة لمناقشتها وانشأت هيئة التنمية الصناعية وتوسعت فى المعونات الفنية لمعاونة الدول النامية على استغلال مواردها باسرع وافضل الطرق . والبنك الدولى للانشاء والتعمير قد قرر مضاعفة قروضه للتنمية وقد انشأ هيئة التنمية الدولية لمد الدول النامية بالقروض الميسرة بدون فوائد تذكر . وصندوق النقد الدولى استحدث منذ بضعة سنوات نظاما لمد الدول النامية بتمويل تعويضى فى حالة انخفاض طارىء فى قيمة صادراتها .

٣ ـ أما بالنسبة للدول المتقدمة ذاتها فبالرغم من كل ما ذكرناه عن وجود قوى سياسية فيها تعارض اعادة تقسيم العمل الدولى لصالح الدول النامية وتعارض وضع أسس جديدة للتجارة الخارجية وتعارض التوسع فى المعونات الا أن هناك عناصر تقدمية تطالب بكل هذا وتساند الدول النامية مساندة صريحة وواضحة . ويكفى أن نذكر أن تقرير بيرسون(١) ، الذى أعدته لجنة معظم خبرائها من الدول المتقدمة ، قد دافع عن مصالح الدول النامية دفاعا مجيدا وتقدم بكثير من الاقتراحات البناءة البعيدة المدى لصالح تلك الدول .

غير أن الامر يحتاج منا ـ فى الدول النامية ـ الى دعاية مستمرة لقضيتنا فى الدول المتقدمة والى اتصالات مستمرة واسعة المدى برجال الفكر والاقتصاد فى الدول المتقدمة وذلك للمحافظة على اهتمام أصدقائنا الذين يؤيدون معاونتنا ولمحاولة اقناع غيرهم من المعارضين . فمن أهم العناصر التى تساعد على تغيير الاوضاع بين الدول المتقدمة والدول النامية وقيام الدول المتقدمة بقبول المبادىء التى ننادى بها : مبدأ اعادة تقسيم العمل واعادة تنظيم التجارة الخارجية ومد الدول النامية بالمعونات ، من أهم ما يساعد على ذلك أن يقتنع الرأى العام فى الدول المتقدمة بذلك .

واذا كان هذا واجب يجب ان نسعى الى تحقيقه ، فمن حسن الحظ أن التطور الاقتصادى والاجتماعى فى الدول المتقدمة الآن يتجه الى أوضاع يسهل فيها معاونة الدول النامية بل تكون هناك مصلحة مشتركة لتعزيز هذا التعاون بين الكتلتين . ذلك أن الانتاج فى الدول المتقدمة يزداد زيادة

---

(١) Partners in Development, Pearson Commission, Praeger, 1969.

سريعة وكبيرة مما يسهل معه على تلك الدول أن تقدم المساعدات الكبيرة ، بل وأن تجد من مصلحتها ان تنمى من اقتصاديات الدول النامية حتى تستطيع هذه الدول بدورها ان تزيد من استهلاكها ومن طلبها على منتجـــات الدول المتقدمة .

ذكرنا بعض العناصر الايجابية والسلبية التى قد تؤثر على حركة التنمية فى السبعينيات . ومن رأيى أن الموازنة بين المجموعتين ترجح — ولو بعـــد حين — كفة الأمل . الأمل فى أن التنمية ستتقدم بمعدلات متزايدة فى الدول النامية ، والامل فى أن التعاون البناء بين الدول المتقدمة والـــدول الناميـــة سيزداد ويقوى لما فيه المصلحة المشتركة للجميع . فالدول النامية لن تقبل أن تضحى بفرص التنمية بعد أن عرفت امكانياتها ، والمنظمات الدولية ستدعم وتساعد حركة التنمية فيها ، والدول المتقدمة يزداد فيها عدد الأفرادوالهيئات الذين يطالبون بمعاونة الدول النامية على تحقيق التنمية المنشودة لما فيه المصلحة المشتركة للطرفين .

ولكن — اسمحوا لى أن أكرر — ان الموضوع يحتاج منا الى دعايةمستمرة ومحاولات واتصالات مستمرة لوضع الحقائق أمام الرأى العام فى الـــدول المتقدمة ولاقناع الرأى العام فى تلك الدول بأن النمو الاقتصادى فى الـــدول النامية هو زيادة فى الثراء العالمى وليس انتقاصا من ثروة الاغنياء .

يجب ألا ندع منفذا لليأس يتسرب الى نفوسنا .

يجب ألا نسمح بأى تصدع فى وحدة الدول النامية .

ويجب أن نذكر دائما أن خير وسيلة لاقناع الرأى العام فى الدول المتقدمة بمساعدتنا هو أن ننجح فى تنفيذ مشاريعنا ... ان نضع الخطة المناســـبة المدروسة دراسة سليمة ثم أن نقوم بالتنفيذ .. التنفيذ السليم .. فالنجاح هو خير دعاية لنا وهو خير وسيلة لاقناع الدول المتقدمة بعـــدالة قضـــيتنا وبمقدرتنا على تحمل مسئولياتها .

التنمية فى الجمهورية العربية المتحدة

فى السبعينيات

اذا انتقلنا الآن من المجال الدولى الى المجال القومى أو المحلى وحاولنا أن نتبين اتجاهات التنمية فى الجمهورية العربية المتحدة فى السبعينيات فاننا نواجه بظروف الحرب التى تستلزم بطبيعة الحال اعطاء الاولوية المطلقة لاحتياجات الامن والدفاع وتوجيه أقصى ما يلزم توجيهه من موارد وامكانيات للمعركة . فالاولوية الآن ليست للتنمية ولكن لما هو أهم والزم . ومع ذلك فان الظروف الحالية لن تدوم وسيأتى باذن الله اليوم الذى تزول فيه آثار العدوان ونسترد الارض السليبة وينصر الله الحق .

ومن رأيى أن نستعد منذ الان لهذا اليوم ، ان نعد منذ الان الدراسات والخطط والمشاريع لتكون صالحة للتنفيذ بعد الحرب حتى لا نعطل التنمية وحتى نعوض بالدراسة المسبقة الوافية وبالاعداد الفنى السليم بعض ما فاتنا خلال الحرب . لذلك فانى اقترح أن ننشىء منذ الآن **جهازا لشئون ما بعد الحرب** . جهازا لتنسيق الفكر وتوضيح الرؤيا واعداد العدة ـ بالتعاون مع الوزارات المختصة ـ لما يجب عمله بعد الحرب . ومن ضمن الامور التى قد يعهد لهذا الجهاز بتنسيق واستكمال دراساتها ما يلى :

١ ـ اعادة تعمير منطقة القناة ... وتقرير ما اذا كان سيعاد تعميرها على نفس الاسس السابقة أم يعاد التعمير والتخطيط وتوزيع المصانع والمساكن ... الخ على أسس جديدة .

٢ ـ المهجرون والخطط اللازمة لتوطينهم على أسس اقتصادية واجتماعية دائمة وهل يعاد توطينهم فى نفس المناطق التى كانوا يعيشون بها أم تفتح لهم فرص العمل فى مناطق أخرى .

٣ ـ المجندون وخطة تسريحهم وخلق فرص العمل الجديدة الشريفة المناسبة للمجندين عند التسريح وضرورة اعداد الامكانيات الكافية للتدريب المهنى والاعداد للخدمة المدنية .

٤ ـ مستقبل قناة السويس وهل تبقى بالحجم الحالى مع انشاء خطوط الأنابيب بين السويس والاسكندرية أم نعمل على توسيعها وتعميقها لخدمة عدد متزايد من الناقلات الكبيرة .

٥ ـ ثم تنشيط العمل وتنسيق الفكر للاعداد للتنمية فى السبعينيات آخذين فى الاعتبار الظروف العالمية المتطورة والظروف والامكانيات المحلية التى ينتظر أن تتواجد بعد الحرب .

وقد يشمل عمل هذا الجهاز — جهاز شئون ما بعد الحرب — ضرورة طرح كثير من الآراء والأفكار والأساليب التى كانت متبعة فى الستينيات على بساط البحث حتى ندعم مناطق النجاح ونتفادى مناطق الخطأ ونسرع الخطى بعزم وثبات نحو الاهداف المنشودة .

وأرجو ان تسمحوا لى بابداء بعض الملاحظات حول موضوع قناة السويس ثم حول مستقبل التنمية فى الجمهورية العربية المتحدة فى السبعينات .

قناة السويس :

ان هناك مشروعين تبادليين بالنسبة لمستقبل الملاحة فى قناة السويس ولكل منهما مميزات خاصة ويجب البت فى المفاضلة بينهما :

— المشروع الاول مشروع ضخم للتعميق والتوسيع يجعل القناة صالحة لمرور ناقلات كبيرة حتى حجم ٢٥٠ الف طن فى رحلتى الذهاب والاياب (بدلا من ٧٥ ألف حاليا) وتقدر تكاليفه بمبلغ ١٨٠ مليون جنيه ويحتاج الى ست سنوات لتنفيذه ويمكن بعد تنفيذه ان تتضاعف كميات البترول التى تعبر القناة فترتفع الى حوالى ٤٠٠ مليون طن سنويا .

— المشروع الثانى يترك القناة بالعمق والاتساع الحاليين دون تعديل كبير ولكنه يعتمد على مد عدد متزايد من خطوط الانابيب بين السويس والاسكندرية لخدمة الناقلات الكبيرة .

ولا شك أن لكل مشروع مزايا وعيوب بالنسبة للقناة نفسها وايضا بالنسبة للاستثمارات الاخرى فى الجمهورية وبالنسبة لاصحاب السفن وبالنسبة للموانى فى الدول الخارجية وعمقها واعدادها والمهم فى نظرى أن نناقش المشروعين مناقشة صريحة واضحة كبيرة وأن نشرك معنا فى هذه المناقشة — علاوة على الخبراء والفنيين — أصحاب السفن والناقلات والمصالح الاقتصادية المختلفة التى تستخدم القناة اذ انهم هم الذين سيستخدمون القناة وهم الذين سيقبلون أو سيعرضون عن الخدمات التى يمكن أن تؤديها القناة.

وبعد أن يستقر الراى على أحد المشروعين يجب ان نعلنه على نطاق واسع ونظهر منذ الآن العزم على تنفيذه بمجرد استقرار الاحوال . وهذا الاعلان علاوة على ما يحمله فى طياته من تأكيد ثقتنا فى المستقبل وفى انتصار الحق فان له فوائد أخرى كثيرة منها :

١ — انه يساعد أصحاب السفن على رسم سياسة استثماراتهم المقبلة .

٢ — انه يوضح أننا مستمرين فى سياسة التعاون الاقتصادى الدولى وأننا وان كنا (كأى دولة أخرى) نسعى لخدمة مصلحتنا الذاتية الا اننا نشعر بحكم مركزنا الجغرافى وبحكم ملكيتنا للقناة أن علينا أيضا أن نخدم المجتمع

الدولى وأن نيسر الملاحة الدولية وان نتعاون مع أصحاب المصالح الملاحية فى البحث عن أفضل الوسائل والاساليب التى تخدمهم وتخدمنا فى ذات الوقت.

التنمية فى السبعينيات :

أما بالنسبة لاتجاهات التنمية فى الجمهورية العربية المتحدة بصفة عامة فى السبعينيات فاننا اذا فرضنا أن ظروف الحرب انتهت فى مستقبل قريب واذا فرضنا أننا نفكر فى الخطوط العريضة للتنمية خلال ١٠ سنوات بعد ذلك فاننا سنجد أمامنا مجموعة من العوامل تؤثر فى شكل الصورة وفى حجمها وفى امكانيات التعديل فيها ومن اهم هذه العوامل ما يلى :

١ ـ الزيادة فى السكان وفى قوة العمل : من المنتظر أن تبلغ الزيادة فى السكان ١٠ أو ١١ مليون شخص خلال السنوات العشر المقبلة بمتوسط مليون شخص سنويا أو أكثر وان تبلغ الزيادة فى قوة العمل فى نفس الفترة ٣ مليون شخص بمتوسط ٣٠٠ الف سنويا .

٢ ـ ارتفاع تكاليف التنمية بسبب ارتفاع الاسعار المحلية والعالمية واتساع حجم المشروع الاقتصادى .

٣ ـ زيادة أعباء القروض الخارجية بسبب الظروف التى مررنا بها وبسبب ارتفاع أسعار الفائدة فى الخارج وتدهور شروط التمويل العالمية .

٤ ـ صعوبة رفع معدل المدخرات المحلية الى المستويات المطلوبة نظرا للرغبة الطبيعية فى التوسع فى الاستهلاك بعد الحرب ثم ضرورة توجيه جزء من الاموال المتاحة لعمليات اعادة التعمير بدلا من توجيهها للاستثمارات الجديدة فى الصناعة أو الزراعة أو غيرها من القطاعات الانتاجية .

وهذه العوامل الاربعة وان كانت كلها عوامل سلبية تزيد من صعوبات التنمية فى الجمهورية العربية المتحدة فى السبعينيات الا أن هناك مجموعة هامة من العوامل الاخرى تقابلها وتعمل على تيسير عملية التنمية .. من أهمها :

١ ـ الرجال : ان العمال والخبراء المصريين ـ وعددهم الكبير يتزايد كل يوم ـ يتحلون بصفات قل أن تتوافر جميعها فى عمال وخبراء الدول النامية الاخرى وقد صهرت التجارب والاحداث صفاتهم وأبرزتها . ولا شك أن الرجال الذين يفضلون التضحية بارواحهم على الاستسلام والذين يعملون بعزم وثبات تحت تهديد النيران والقنابل لقادرون على تحمل أعباء التنمية ومتاعبها وعلى تنفيذ الخطط والمشاريع الاقتصادية مهما اختلفت أشكالها وأنواعها .

٢ ــ الموارد : ان لدينا كثيرا من الامكانيات والموارد الطبيعية والموارد التى اضيفت نتيجة لجهود التنمية فى السنوات الاخيرة لم تســتغل بعــد الاستغلال الكافى ، من أهمها :

(أ) البترول : فكل الدلائل تشير الى أن الثروة الكامنة من البترول ثروة ضخمة وان بالامكان زيادة الانتاج خلال السنوات القليلة القادمة زيادة كبيرة ثم التفرع بعد ذلك نحو الصناعات البتروكيماوية المناسبة التى تزيــد من معدلات الأرباح التى نحققها من هذه المــادة الخام الرئيسية .

(ب) الصناعة والكهرباء : لقد حققنا الكثير فى مجال التصــنيع حتى الان فوضعنا الاسس ودعمنا الامكانيات وبدأنا الانطلاق فى التصنيع ولكن المجال ما زال واسعا بسبب الخبرة الكبيرة التى اكتسبناها وبسبب الموارد الكبيرة التى مازالت متاحة دون استغلال . وقد ذكرت البترول ومايمكن أن يترتب عليه من صناعات بتروكيماوية ويمكن أن أضيف أن كهرباء السد العالى وتقدر بحوالى ٩ بليون كيلوات ساعة سنويا لم تستغل بعد ويمكن أن تكون أساسا اقتصاديا كبيرا لصناعات جديدة عديدة .

(جـ) الزراعة : ان العالم النامى يشهد حاليا ثورة زراعية كبرى أدت فى مناطق كثيرة وبصفة خاصة فى جنوب شرقى آسيا وفى بعض دول أمريكا اللاتينية الى قفزة ضخمة فى معدلات الانتاج ولا شك أننا قادرون على ملاحقة هذا التطور بل لعلنا سبقنا هذا التطور أحيانا فأولينا عناية كبيرة لأساليب الزراعة وللبذور المنتقاة ولمعدلات التسميد الخ. .ولكن يبدو أن هناك وسائل وامكانيات اضافية جديدة أوجدتها العلوم والتجارب والبحوث يمكن أن تساهم مساهمة اضافية فى زيادة انتاجنا الزراعى .

ثم أن هناك امكانيات التحول المستمرة نحو محاصيل أوفر غلة أو أعلى قيمــة .

فان أضفنا الى كل ذلك ان الارض الجــديدة التى يمكن استصــلاحها وزراعتها بفضل مياه السد العالى لم تستكمل بعد لأدركنا أن هناك امكانيات كبيرة سواء فى التوسع الرأسى أو التوسع الافقى لزيادة انتاجنا الزراعى .

(د) السياحة : فى تقديرى اننا مازلنا (فى مجال الســياحة) فى بدايــة الطريق ، وانه رغم كل ما بذل فى هذا المجال من جهــود لزيادة الفنــادق السياحية وتحسين الخدمة وزيادة عدد السائحين (وقد كانت هناك زيادة نسبية كبيرة) الا أن الامكانيات المتاحة لزيادة السائحين الى الجمهورية العربية المتحدة أضخم بكثير من كل ما بذل فى هذا الصدد من جهود . اننا مقبلون فى السبعينيات على عصر تزداد فيه الدخول الفردية فى الدول المتقــدمة زيادة كبيرة وتقل ساعات العمل وتنخفض سن الاحالة للمعاش ويزداد اقبال الافراد فى تلك الدول على السياحة الخارجية زيادة ضخمة وانى لا أكاد أتصــور وجود دولة فى العالم حباها الله بكل المزايا السياحية التى حبانا بهــا حتى

لكأننا نتمتع فى هذا المجال فى كثير من النواحى بمركز شبه احتكارى : فلدينا الجو الجميل على مدار العام والمناظر الرائعة والسواحل التى لا يكاد يكون لها مثيل ولدينا الحضارة العريقة التى تمتد عبر آلاف السنين والآثار الخالدة والعلاقة بالاديان الرئيسية الثلاثة ، لدينا الامكانيــات الواسعة للســياحة العلاجية وللسياحة الثقافية وللسياحة الترفيهية ولقد بذلنا الكثير لاستغلال ذلك ولكنى أعتقد أن كل ما بذل حتى الآن لا يعدو أن يكون خطوة وضعتنا فى بداية الطريق نحو مستقبل سياحى مشرق عظيم باذن الله .

على ضوء العوامل الايجابية والسلبية السابق الاشارة اليها وعلى ضوء تجربتنا الكبيرة الرائدة فى التخطيط الشامل وبفرض اننا بدانا الخطة العشرية الجديدة بدخل قومى (أو ناتج اجمالى محلى) قدره ٢٥٠٠ مليون جنيه واذا فرضنا أن معامل العمالة الى رأس المال هو ٢٥٠٠ جنيه للعامل الواحد (أى أننا نحتاج الى استثمار ٢٥٠٠جنيه فى المتوسط لاتاحة فرصة عمل واحدة جديدة) واذا فرضنا أن معامل الاستثمار الى الدخل هو ٣ الى ١ (أى أن استثمار ٣ يؤدى الى زيادة الدخل بمقدار ١ فى المتوسط) فاننا سنحتاج خلال عشر سنوات الى استثمار ٧٥٠٠ مليون جنيه لايجاد فرص العمل الجديدة لقــوة العمل الاضافية (٣ مليون) التى ستتقدم لطلب العمل . وهذه الاستثمارات ستؤدى الى مضاعفة الناتج الاجمالى المحلى .. فترفعه بالاسعار الثابتة من ٢٥٠٠ الى ٥٠٠٠ مليون جنيه ولكن نظرا لزيادة السكان بـ ١٠ أو ١١ مليون شخص ــ أى بنسبة الثلث ــ فان نصيب الفرد الواحد من الدخل القومى لن يزداد الا بمقدار النصف تقريبا .

وهذه الأرقام قد تبــدو ضخمة فى المتطلبات وبسيطة فى النتائج . فان تخصيص ما يبلغ فى المتوسط ٧٥٠ مليون جنيه فى السنة للاستثمار (٥٠٠ مليون فى السنوات الاولى ترتفع تدريجيا الى ١٠٠٠ مثــلا فى الســنوات الأخيرة) ليس بالأمر الهين بينما أن النتيجة المتوقعة وهى زيادة دخل الفرد بنسبة ٥٠ ٪ فقط بعد فترة تمتد ١٠ سنوات تبدو نتيجة بسيطة فى ضــوء الآمال العريضة للمستهلكين .

لذلك فيبدو لى أن لا محالة من بذل كل الجهود الممكنة لتحسين الاوضاع الاستثمارية ولتحسين معاملات الاستثمار المختلفة (معامل الاستثمار الى الدخل ، معامل الاستثمار الى العمالة الخ..) لتحقيق نتائج أفضل من تلك التى تحققت خــلال تجربتنا الرائدة فى التخطيط . واذا كانت هــــذه هى سنة التطور بوجه عام فهى الزم بالنسبة لنا لتعويض ما فاتنا خلال الحرب ولمواجهة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان لدينا .

وقد يكون من المناسب ــ على ضوء تجربتنا الماضية وعلى ضوء الظروف والامكانيات التى ستواجهنا خلال العشر سنوات المقبلة ــ أن نضع لأنفسنا قواعد ومؤشرات نعمل على احترامها ... ومنها :

١ ــ أن نعمل على أن يكون معامل الاستثمار الى الدخل أفضل من ٣ الى ١ (وهى النسبة التى تحققت فى الخطة الخمسية الاولى) وذلك حتى اذا ما نجحنا فى استثمار ٧٥٠٠ مليون جنيه فى ١٠ سنوات تكون الزيادة فى الدخل أكثر من الضعف (أكثر من ٢٥٠٠ مليون) وبالتالى يزداد نصيب الفرد بنسبة تزيد عن النصف . ويمكن تحقيق هذا الهدف اذا راعينا ان يكون نصيبا هاما من استثماراتنا فى مشروعات تغل دخلا كبيرا وسريعا بالنسبة للاستثمارات المطلوبة لها . ولعل مشروعات السياحة ومشروعات التوسع الرأسى فى الزراعة ومشروعات النقل النهرى وبعض المشروعات الصناعية تدخل فى هذه المجموعة . كذلك علينا أن نتوسع فى الدراسات السابقة للاستثمار وأن نتأكد من صلاحية المشروعات ومن سلامة التقديرات ومن امتيازها على تنفيذها حتى نتفادى الأخطاء ونتقادى ضياع أموال وموارد نحن فى أشد الحاجة اليها .

٢ ــ يجب أن نولى موضوع الكفاية الانتاجية للوحدة الانتاجية ولكل عامل فيها اهتماما خاصا واذا كانت الدول المتقدمة على اختلاف مذاهبها تحدد لنفسها أهدافا سنوية لزيادة كفاية العاملين بها ، رغم ما بلغته من تفوق فى الانتاج والتكنولوجيا فان من واجبنا ان نعطى اهتماما فائقا لهذا الموضوع حتى نتمكن عن طريق زيادة الكفاية ان نعمل على زيادة الانتاج بنفس التكاليف أو على تخفيض الاسعار أو على زيادة الارباح وزيادة الاموال المتاحة للاستثمارات الجديدة .

٣ ــ يجب أن ننطلق متحررين من العقد التى توجد أحيانا فى الدول النامية فيجب مثلا أن نؤمن بقدرتنا وقدرة خبرائنا على مواجهة المشاكل وعلى حلها طالما أننا نعطيهم التشجيع والحوافز اللازمة ونتيح لهم الامكانيات المناسبة . يجب الا نتحرج من تحقيق الربح فطالما أنه للقطاع العام فهو مصدر هام من مصادر التمويل للاستثمارات الجديدة . يجب الا نجد حرجا فى التوسع فى التعامل الاقتصادى مع الشرق والغرب والدول النامية على السواء ، فالدول الكبرى تعمل على زيادة التعامل الاقتصادى فيما بينها وليس من مصلحتنا أن نضغط التعامل مع أى دولة ترغب فى التعامل معنا طالما أن ذلك يحقق مصلحتنا .

٤ ــ يجب الا نخاف من الاستثمارات الاجنبية طالما أنها فى حدود المعقول وطالما انها لا تسيطر على أى مركز من مراكز التحكم فى الاقتصاد القومى . فقديما كانت الاستثمارات الخارجية تسيطر على الحكم وتستغل اقتصادنا ولكن الحكومات كانت ضعيفة والتغلغل الاجنبى كان طاغيا أما الآن فبعد أن أصبحت الحكومة الوطنية هى السلطة التنفيذية الوحيدة داخل الدولة وبعد أن أصبح الاقتصاد كله فى الايدى الوطنية فليس هناك ما يدعو الى الخوف من اشراك الأموال الأجنبية معنا فى بعض مشروعاتنا أن وجدنا لنا مصلحة

فى ذلك . وان وجدنا ان هذه الاموال ستساعدنا على مواجهة مشاكل التمويل أو على تحمل المخاطرة الكبيرة التى تصاحب بعض الاستثمارات أو على جلب بعض انواع التقدم التكنولوجى المتقدمة .

٥ ــ يجب أن نولى اهتماما خاصا للتعامل الاقتصادى مع الدول العربية ولعلنا أسرفنا فى العشرين سنة الماضية فى الحديث عن شتى المشاريع الاقتصادية المشتركة التى تخدم الأمة العربية وأقللنا من العمل الجدى الايجابى فى تنفيذ هذه المشاريع . وحبذا لو عكسنا الآية فاقللنا من الكلام وتوسعنا فى العمل . ولعل المنطقة العربية تمتاز عن غيرها من المناطق النامية فى أنها تجمع بين توافر الخبرة والموارد والاموال علاوة على وحدة اللغة والتاريخ والتقاليد ولا شك أنه لو أحسن تنسيق العمل الاقتصادى بين سائر دول المنطقة لامكن لها أن تحقق معدلا من النمو يفوق كثيرا معدلات النمو فى المناطق الاخرى .

٦ ــ وأخيرا فيجب أن نتفادى تكرار الأخطاء ويجب أن نؤاخذ بحزم وشدة كل من يتسبب فى تكرار الاخطاء . فليس فى مقدورنا خلال العشر سنوات المقبلة ان نتحمل خسائر اقتصادية يمكن تفاديها .

وأعتقد أن من المصلحة أن ننشر الخطة بالتفصيل : الخطة العشريةوالخطط السنوية . وان نشرح باسهاب الصعوبات التى تواجهنا وأسباب هذه الصعوبات والوسائل الكفيلةبالتغلب عليهاوان نشرك القادة الفنيينوالاداريين فى تحليل هذه الصعوبات ومناقشتها وذلك حتى نتفادى سوء التفاهم الذى كثيرا ما يحدث بين القطاعات المختلفة نتيجة لعدم المامها بالمشاكل التى تواجه بعضها البعض بل حتى نضمن التعاون بين القطاعات فى التنفيذ المشترك .

وفى اعتقادى أن هذه الخطة العشرية رغم ما يبدو فيها من طموح الا أنها فى متناول الجمهورية العربية المتحدة بل أنى اعتقد اننا لا يمكن أن نرضى بأقل من هذه الخطة وأن علينا أن نحاول تجاوزها ان أمكن ذلك .

ولا شك أن هناك احتمالا آخرا : احتمال الضغط والتقشف والانكماش . ولكن مثل هذا الاحتمال بعد الحرب ــ مع مايصاحبه من بطالة ونقص عن استخدام اقصى الطاقات الممكنة استخداما اقتصاديا ــ لا يمكن قبوله سياسيا ولا اقتصاديا .

لذلك فيجب أن نسعى بكل عزم وايمان للانطلاق فى السبعينيات نحو مستقبل اقتصادى أفضل بكل ما أوتينا من خبرة ومقدرة وامكانيات . ولكن علينا أن نتأكد مقدما من دراسة جميع مشروعاتنا دراسة مفصلة اقتصادية سليمة .. علينا أن ندعم النجاح ولا نسمح بتكرار الأخطاء وأن مصر التى ضربت الأمثال فى التخطيط السليم وفى التنفيذ الناجح لقادرة باذن الله على أن تنفذ بنجاح خطط السبعينيات وأن تعوض ما فاتها وأن تحقق بفضله تعالى كل ما تنشده من آمال .